الأهرام

١٩٩٧/٤/٩

ممثلو شعوب العالم يلتقون غدا فى العاصمة الكورية سول

فى كل عام يعقد الاتحاد البرلمانى الدولى مؤتمرين، الأول فى الربيع، والثانى فى الخريف، ويلتقى ممثلو شعوب العالم لمناقشة القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأحداث الجارية على الساحة الدولية

ومؤتمر الربيع هذا العام يعقد فى مدينة سول، عاصمة كوريا الجنوبية، التى يزيد عدد سكانها على ٤٤ مليون نسمة، وسجل اقتصادها أعلى معدلات النمو الاقتصادى على مستوى العالم بمعدل سنوى يبلغ ٩٪ فى المتوسط. ويرأس المؤتمر الدكتور احمد فتحى سرور رئيس الاتحاد البرلمانى الدولى ورئيس مجلس الشعب المصرى

ومؤتمر الخريف سيستضيفه القاهرة فى سبتمبر القادم لثانى مرة فى عمر الاتحاد البرلمانى الدولى منذ إنشائه، وكانت المرة الأولى عام ١٩٤٧.

□□ أكثر من ألف برلمانى يمثلون ١٣٠ دولة يناقشون برئاسة الدكتور فتحى سرور

● الأحداث الجارية والأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى العالم
● الحد من التسلح ونزع أسلحة الدمار الشامل

وغدا «الخميس» يفتتح الرئيس الكورى كيم يونج سام اجتماعات المؤتمر الذى يحضره ممثلو شعوب ١٣٠ دولة، وسيقام حفل الافتتاح بالمركز الثقافى بسول، وبعد الافتتاح تبدأ جلسات المؤتمر التى تستمر اسبوعا بمبنى الجمعية الوطنية الكورية لمناقشة الأحداث الجارية والقضايا المثارة على الساحة الدولية سياسية واقتصادية واجتماعية، ذلك علاوة على الموضوعات المطروحة على جدول أعمال المؤتمر، وهى موضوع التعاون من اجل إرساء قواعد السلام والاستقرار على الصعيدين الإقليمى والدولى، واحترام سيادة واستقلال الدول بجميع الأشكال، وموضوع التدابير اللازمة لتنفيذ أنماط الاستهلاك والإنتاج من اجل تحقيق التنمية المستديمة، وموضوع التربية كوسيلة لتجنب الاستغلال الجنسى للأطفال.

ويأمل الوفد البرلمانى المصرى المشكل على أعلى مستوى برئاسة الدكتور فتحى سرور وعضوية كل من السادة: كمال الشاذلى والدكتور محمد عبداللاه وأحمد أبوزيد وسعيد الألفى وعمر بركات ويسرية لوزة وفتحى البرادعى ومحمود سلطان أعضاء مجلس الشعب، والدكتور أنور الهوارى والدكتور أسامة الغزالى حرب عضوى مجلس الشورى، والمستشار سامى مهران امين عام مجلس الشعب، والمستشار فرج الدرى أمين عام مجلس الشورى، وشريف خفاجى وكيل أول الوزارة للعلاقات الخارجية، ويسرى الشيخ وكيل الوزارة لشئون مكتب رئيس المجلس.

يأمل الوفد المصرى فى أن يفوز الطلب المقدم من الشعبة المصرية بإدراج موضوع القدس كبند إضافى على جدول أعمال المؤتمر، وهو الموضوع المؤيد من جميع الشعوب العربية والإسلامية والإفريقية ومجموعة عدم الانحياز، ولابد أن يحصل على أغلبية اكثر من ثلثى عدد الأعضاء حتى يوضع على جدول الأعمال.

موضوع القدس بند إضافى

وقالت الشعبة البرلمانية المصرية فى طلبها المقدم للمؤتمر لإدراج موضوع القدس كبند إضافى على جدول أعمال المؤتمر، إن الشعبة البرلمانية المصرية تتابع بقلق بالغ التطورات الأخيرة التى تعترض المسيرة السلمية فى الشرق الأوسط، والتى تتمثل فى الممارسات الإسرائيلية الاستفزازية بالقدس، خاصة القرار الذى اتخذته الحكومة الإسرائيلية ببناء مستوطنة جبل «أبوغنيم» جنوبى القدس الشرقية وهيامها بمصادرة الأراضى العربية فى القدس لبناء الوحدات السكنية عليها وإغلاقها المكاتب الفلسطينية بالمدينة. وترى الشعبة أن القرارات الإسرائيلية الأخيرة بشأن القدس تعكس عزم الحكومة الإسرائيلية على إيجاد أمر واقع جديد يغير من الخريطة الديموغرافية والسياسية للمدينة، ويؤكد عدم احترام إسرائيل للالتزامات الشرعية الدولية بشأن القدس خاصة ميثاق الأمم المتحدة ومعاهدة جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩. وترى الشعبة المصرية أن هذا الموقف الإسرائيلى يمثل خطرا بالغا على مسيرة السلام العادل والشامل، الذى أصبح خيارا استراتيجيا لكل شعوب المنطقة، لان بناء هذا السلام يتطلب بناء الثقة بين الأطراف المتفاوضة خاصة مع قرب المرحلة الأخيرة من المفاوضات النهائية للتسوية. وأكدت الشعبة المصرية أن عدم احترام القرارات الدولية بشأن مدينة القدس سوف يفتح الباب من جديد أمام دائرة متصلة من العنف والعنف المضاد الذى يهدد الاستقرار والأمن، والذى كان يمثل أملا عزيزا تسعى شعوب المنطقة إلى تحقيقه مع اكتمال عملية السلام.

والشعبة المصرية وهى ترصد الإدانة العالمية الواسعة النطاق للممارسات الإسرائيلية فى مدينة القدس، لتؤكد أن هذا الموقف إنما يعكس الخطورة البالغة لمسلك إسرائيل الذى يتجاهل المكانة الدينية والتاريخية للمدينة المقدسة والذى يهدد ولاشك مسيرة السلام برمتها.

وفى هذا السياق وانطلاقا من أهمية الدور الذى يضطلع به الاتحاد البرلمانى الدولى على الساحة الدولية، وتأكيدا لمكانة البرلمانيين كتعبير عن ضمائر شعوبهم تطالب الشعبة المصرية المؤتمر بإدراج البند الإضافى المشار إليه على جدول الأعمال.

مشروع قرار القدس

وأعدت الشعبة البرلمانية المصرية مشروع قرار لعرضه على المؤتمر فى حالة الموافقة على إدراجه كبند إضافى على جدول الأعمال، ونص المشروع بعد الديباجة على أن الاتحاد البرلمانى الدولى يستنكر بشدة السياسات والممارسات الإسرائيلية التى تنتهك أسس الشرعية الدولية وحكم القانون الدولى، واتفاقات السلام التى تم توقيعها حتى الآن بين الأطراف العربية وإسرائيل، وتهدر الحقوق التاريخية والقانونية لملايين العرب والمسلمين والمسيحيين فى أنحاء العالم. وطالب إسرائيل بوقف تنفيذ قراراتها المتعلقة بالاستيطان، وإغلاق المكاتب الفلسطينية فى القدس الشرقية حتى يمكن إعادة الثقة لعملية السلام وإبعاد الإحباط من شعوب المنطقة التى تتطلع إلى سلام شامل وعادل ودائم.

وحث حكومة إسرائيل على احترام وضعية القدس باعتبارها اراضى محتلة تخضع لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ قانونا، وأن تلتزم التزاما دقيقا بأحكام الاتفاقية المذكورة.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

احمد ابو زيد

د. محمد عبدالله

كمال الشاذلي

د.فتحي سرور

كيم لونج سام

سعيد الأفغي

د.أسامه الغزالي

سامي مهران

[illegible]

[illegible]

رسالة سول من:

سامي متولي

وطالب المجتمع الدولي بتطبيق القرارات الصادرة عن مجلس الأمن بشأن القدس خاصة القرارين ٢٤٢ و٢٦٧ واعتبار جميع الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل لتغيير وضع المدينة لاغية وغير قانونية ويجب إبطال آثارها، وأن تتوافر لجميع الشعوب حرية الوصول للقدس وممارسة الشعائر الدينية. وناشد الاتحاد البرلماني الدولي الأمم المتحدة بالتدخل الفوري لوقف سياسات تهويد مدينة القدس، وتغيير طابعها الحضاري.

ودعا المجتمع الدولي إلى عدم الاعتراف تحت أي ظرف من الظروف بأية تعديلات تجريها إسرائيل في القدس باعتبارها الدولة القائمة بالاحتلال على الوضع القانوني او التركيب السكاني، أوالشكل الجغرافي لمدينة القدس، والتي تمثل تهديدا خطيرا لعملية السلام القائمة ولفرص السلام في الحاضر والمستقبل طبقا لقرار مجلس الامن رقم ٤٧٨. ودعا لتشكيل لجنة برلمانية دولية لتقصي الحقائق عن الانتهاكات الإسرائيلية في القدس، وأن تلتزم إسرائيل بتمكين هذه اللجنة من ممارسة أعمالها الحفاظ على سلامة الاماكن المقدسة.

وهناك اربعة طلبات اخرى مقدمة للمؤتمر لإدراجها كبند إضافي على جدول أعماله، وهي: طلب مقدم من روسيا حول مشروع توسيع منظمة حلف شمال الأطلسي إلى الشرق واثاره على الأمن الدولي، وطلب مقدم من إيران بعنوان «اللاجئون والأشخاص المهجرون مشكلة حادة في عالم اليوم»، وطلب مقدم من العراق حول العقوبات الاقتصادية، سلاح سياسي لتجويع السكان وتهديد الأمن الإقليمي والسلام العالمي، وطلب مقدم من لبنان حول دعم لبنان في جهوده الرامية إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥.

والطلب الذي سيفوز بأعلى نسبة أصوات للمؤتمر هو الذي سيوضع على جدول الأعمال.

تغيير انماط الاستهلاك

وقد تقدمت الشعبة البرلمانية المصرية بمذكرات ومشروعات قرارات للمؤتمر حول الموضوعات المطروحة على جدول اعمال المؤتمر.

فحول «موضوع تغيير انماط الاستهلاك والإنتاج لتحقيق التنمية المستديمة»، دعا مشروع القرار الذي تقدمت به الشعبة جميع الحكومات إلى اتخاذ التدابير الكفيلة بوضع نتائج وتوصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية والذي عقد عام ١٩٩٢ موضع التنفيذ فيما يتعلق بوضع سياسات واستراتيجيات وطنية لتشجيع التغيير في انماط الإنتاج والاستهلاك المدمرة للبيئة.

وناشد جميع الدول الموقعة على اتفاقية فيينا ١٩٨٥ وبروتوكول مونتريال ١٩٩٠، واتفاقية المناخ ريو ١٩٩٢، وإعلان المبادئ حول الغابات ريو ١٩٩٢، سرعة الالتزام بتطبيق بنود هذه الاتفاقات. وحث جميع الحكومات على تعزيز الأساس العلمي للتنمية المستديمة عن طريق إنشاء مرافق البحث والتطوير، وتنمية الموارد البشرية في التخصصات العلمية والعلوم المتصلة بالبيئة والموارد الطبيعية، وتوفير منظومة قومية للمعلومات والبيانات البيئية، وتسهيل الحصول عليها على مستوى القاعدة الشعبية.

وناشد جميع الدول إدراج قضايا الحفاظ على الموارد الطبيعية في جميع جوانب التعليم وتضمين مناهجها التعليمية مواد تعزز الوعي بقضايا البيئة والحفاظ على مواردها.

وطالب جميع الدول باتخاذ الإجراءات اللازمة للقضاء على الأمية، خاصة بين النساء وتنظيم برامج لتطوير الوعي الاستهلاكي عند المرأة، خاصة المرأة الريفية. ومطالبة الدول الصناعية بدعم الدول النامية ومساندتها في دفع عملية التنمية المستديمة وتغيير انماط الإنتاج والاستهلاك بها، وتيسير نقل التكنولوجيا السليمة بيئيا ومنع نقل التكنولوجيا والصناعات الملوثة للبيئة من الدول الصناعية إلى الدول النامية، وعدم نقل النفايات الى تلك الدول واتباع سياسات لتخفيض ديون الدول النامية. ودعم ومساندة برامج مكافحة الفقر والسياسات السكانية وبرامج تنظيم الأسرة في الدول النامية: ومكافحة إزالة الغابات وحماية الغطاء النباتي من التصحر والحفاظ على التنوع البيولوجي وحماية وإدارة المحيطات والمناطق الساحلية وإدارة النفايات. وتعزيز الجانب التشريعي بحيث يحظر أي انتهاكات للموارد البشرية عن طريق انماط الاستهلاك والإنتاج المدمرة لهذه الموارد، وتشديد الرقابة والعقوبات على المخالفات البيئية.

تعزيز فعالية الأمم المتحدة

وحول «موضوع التعاون من أجل إرساء السلام والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي، وكذا من اجل احترام سيادة واستقلال الدول بجميع اشكالها».. دعا مشروع القرار الذي تقدمت به الشعبة المصرية جميع الدول إلى الوفاء بالتزاماتها الواجبة بمقتضى القانون الدولي بالامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها، والتسوية السلمية للمنازعات، واحترام حرمة حدود الدول وسلامة أراضيها، واحترام حق الشعوب في تقرير مصيرها، والمساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في شئونها الداخلية، واحترام حقوق الإنسان. كما دعا إلى تعزيز مصداقية وفعالية الأمم المتحدة في حل النزاعات الدولية، بما في ذلك تطبيق مبادئ وأحكام ميثاق الأمم المتحدة ووسائلها في إرساء السلم والأمن الدوليين على جميع النزاعات بصورة غير تمييزية أو انتقائية، وتوفير الموارد المالية والبشرية والتقنية التي تمكنها من النهوض بمسئولياتها في هذا الصدد. ودعا إلى تعزيز التعاون والتنسيق بين المنظمات الإقليمية الدولية ومنظمة الأمم المتحدة في مجالات الدبلوماسية الوقائية وفي حفظ وصنع وبناء السلم والأمن. وطالب جميع القوى الفاعلة في المجتمع الدولي ببذل مزيد من الجهود على صعيد الحد من التسلح ونزع السلاح، وخاصة أسلحة الدمار الشامل، من أجل وقف انتشار العنف وتعزيز الأمن والاستقرار في العلاقات الدولية.

ودعا إلى خفض النفقات العسكرية وتوجيه قدر أكبر من الإمكانات والموارد البشرية والمادية إلى مجالات التنمية المختلفة. وضرورة إقامة حوار دولي بشأن المفاهيم والسياسات الدفاعية على المستويات الثنائية والإقليمية بغرض بناء الثقة والأمن وتعزيز الصراحة والشفافية في الأنشطة العسكرية. وضرورة انضمام جميع الدول إلى معاهدة منع الانتشار النووي لتحقيق عالمية المعاهدة وإضمان امن جميع الدول على أساس متكافئ، وإبرام اتفاقية دولية تحظر استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها في أي ظرف من الظروف، وإبرام اتفاقية دولية تحظر إنتاج المواد الانشطارية من اجل منع الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة النووية، والتوسع في إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية واسلحة التدمير الشامل خاصة في منطقة الشرق الأوسط.

وأوصى جميع البرلمانات ببذل جميع الجهود والمساعي الحميدة دون تفجر الصراعات المسلحة، وبحث أسباب النزاعات القائمة وتقديم رؤيتها للحكومات بشأن حلها سلميا، وحث جميع الحكومات على الإسهام في جهود الإغاثة الإنسانية في حالات الطوارئ والنزاعات المسلحة.

الاستغلال الجنسي للاطفال

ولقد أصبح للنائبات من أعضاء المؤتمر ثقل ووزن وتجمع، وأصبحن يعقدن اجتماعات مهمة على هامش المؤتمر وخلال هذه الدورة تناقش النائبات المشكلات لشعوبهن قضية من أخطر

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

مصر تتقدم بطلب لإدراج موضوع القدس على جدول أعمال المؤتمر، وتطالب العالم بالتدخل الفوري لوقف سياسات تهويد القدس

القضايا الاجتماعية، وهى قضية التربية كوسيلة لتجنب الاستغلال الجنسى للأطفال.

ولقد تقدمت الشعبة البرلمانية المصرية - التى تمثلها فى المؤتمر، السيدة يسرية لوزة - بمذكرة للمؤتمر حول هذا الموضوع، أكدت أنه على الرغم من توقيع اتفاقية حقوق الطفل عام ١٩٨٩ والتى صدقت عليها حتى الآن ١٧٩ دولة من دول العالم، والتى تعد الأهم من بين الصكوك الدولية الخاصة بحقوق الطفل، إلا أن متابعة الواقع الفعلى فى حياة ملايين الأطفال فى بلدان العالم المختلفة، تؤكد الفجوة الواسعة بين القوانين والصكوك الدولية وبين الواقع، حيث ترتكب انتهاكات كبيرة على الصعيدين العام والخاص لحقوق الإنسان الخاصة بالأطفال والتى تعانى منها الإناث بشكل خاص. وأصبحت الظاهرة تستحوذ على اهتمام كبير من قبل الدول والمنظمات الدولية المختلفة، وهى ازدياد أعداد الأطفال الذين يعيشون فى ظروف صعبة تضرهم صحيا وجسديا ونفسيا وتعوق نموهم الطبيعى وممارسة حقوقهم فى مجتمعاتهم، مثل عمالة الأطفال وأطفال الشوارع، المعرضين للتحرش الجنسى والأطفال فى الصراعات المسلحة وفى الكوارث، وذلك مسئولية جميع المؤسسات المجتمعية بدءا من الأسرة إلى المجتمع بأسره وكذلك الدولة.

وبما أن جدول الأعمال المطروح على العضوات البرلمانيات يتضمن واحدا من جوانب معاناة الأطفال فى ظروف صعبة، والمتمثل فى تعرضهم لظاهرة الاستغلال الجنسى، فلقد ألقت المذكرة بعض الضوء على هذه الظاهرة غير الإنسانية كأسبابها والجهود الدولية المبذولة لمواجهتها والتصدى لها، خصوصا بعد أن تحققت الأمم المتحدة من وجود تجارة رائجة للأطفال فى مناطق معينة من العالم لإجبارهم على ممارسة الدعارة، أو بأن يكونوا مصدرا لتجارة الأفلام والصور التى تباع وتروج على نطاق واسع باستخدام أحدث التكنولوجيا، لتصبح صناعة رابحة تدر البلايين من الدولارات، هذا على الرغم من أن ٩٦٪ من أطفال العالم يعيشون فى دول ملزمة قانونا بحماية الإنسانية الاجتماعية.

ولقد أوضح تقرير صادر عن اللجنة الأوروبية فى عام ١٩٨٧ لمنع الاتجار الجنسى أن هناك خمس شبكات دولية تعمل داخل أوروبا فى البيع والاتجار الجنسى للأطفال، وتوجد فى أسواق أمريكا اللاتينية وأوروبا والشرق الأوسط وسوق جنوب شرق آسيا لشمال أوروبا والشرق الأوسط، وسوق محلية أوروبية، وسوق محلية عربية، وتوريد الفتيات الصغيرات من غرب إفريقيا.

وعلى سبيل المثال فإنه يوجد فى تايلاند ٢٠٠ ألف طفل يعملون فى صناعة الجنس، وفى تايوان تم بيع ١٩٧٨ طفلا فيما بين سنتى ١٩٨٧ و١٩٩٥، وفى نيبال ١٠٠ ألف طفل عملوا فى الدعارة عام ١٩٩٢، على حين يعمل ٥٠٠ ألف طفل فى شيلى فى تجارة الجنس.

ويتضح من العرض السابق أن التصدى لظاهرة الاتجار الجنسى للأطفال كظاهرة مجتمعية بالغة الخطورة، لا يمكن أن ينجح فى القضاء عليها أو على الأقل تحجيم آثارها الضارة إلا من خلال استراتيجية شاملة تلعب فيها التربية السليمة الدور الرئيسى، وضرورة توعية الأسر وخاصة الأمهات والارتقاء بمستوى إعداد معلم الأطفال، واعتبار قضية محو الأمية قضية قومية، وتشديد عقوبة جرائم الاستغلال والاتجار الجنسى للأطفال، والدعوة إلى تعاون دولى عاجل لاتخاذ قرار لوضع حد للاستغلال الجنسى التجارى للأطفال، وكشف وضبط الشبكات العاملة فى هذا الشأن.

وتتناول اجتماعات المجموعة العربية والمجموعة الإسلامية والمجموعة الإفريقية ومجموعة عدم الانحياز، التى ستنعقد على هامش المؤتمر، مناقشة الوضع الراهن لعملية السلام، والآثار الناجمة عن الممارسات والإجراءات الإسرائيلية الأخيرة بالقدس فى تهديد عملية السلام برمتها، وفى دفع المنطقة من جديد إلى دائرة العنف والمواجهة، والتنسيق بين الشعب البرلمانية لضمان إدراج البند الخاص بالقدس كبند إضافى على جدول أعمال المؤتمر، ومناقشة ما تمخضت عنه القمة الإسلامية الاستثنائية الأخيرة فى إسلام أباد من قرارات، والنظر فى إمكان إسهام البرلمانيين فى تطبيقها فى الواقع العملى على الصعيد البرلمانى، حيث دعت القمة الإسلامية.. الدول الأعضاء فيها لإعادة النظر فى علاقاتها مع إسرائيل وجعلها تتواكب مع التقدم الذى تم إحرازه فى عملية السلام، وكذلك قرارات لجنة القدس وقرارات مجلس الجامعة العربية الذى عقد أخيرا، والتنسيق بشأن المؤتمر البرلمانى العربى القادم الذى تستضيفه القاهرة فى منتصف مايو، وإمكان أن يكون تظاهرة برلمانية عربية قوية للتصدى للمخططات الإسرائيلية، ولدعم نضال الشعب الفلسطينى والجهود الرامية لتحقيق السلام العادل والدائم والشامل، وإمكان أن تشكل القمة الحادية لمنظمة المؤتمر الإسلامى المقرر عقدها فى ديسمبر ١٩٩٧ فى طهران، خطوة مهمة وجهدا مضافا للجهود الرامية لتشكيل موقف عربى وإسلامى موحد تجاه القضايا العربية والإسلامية، وفى مقدمتها قضية القدس، ومناقشة كيفية إسهام البرلمانيين فى الرؤية الإسلامية الشاملة لكيفية دخول القرن الحادى والعشرين على نحو يواكب العصر ولا يتخلف عنه، ويعكس الركائز الحضارية والدينية الراسخة للإسلام، ومناقشة الأثر المحتمل لتوسيع الأطلنطى شرقا على الخطط الخاصة بإنشاء تجمعات سياسية واقتصادية إقليمية مثل تجمع الدول الثمانى الإسلامية أو غيرها. والتأكيد على أهمية المشاركة الفعالة للمجموعة البرلمانية فى أعمال المؤتمر البرلمانى الدولى الذى سيعقد فى القاهرة فى سبتمبر القادم، وتبادل الرأى بشأن إمكان اضطلاع البرلمانيين بدور فى الجهود الإفريقية والدولية الرامية لدعم الاستقرار فى منطقة البحيرات العظمى ودفع الجهود السلمية للأمام لمنع تفاقم الأوضاع، ومناقشة ما تم فى اجتماعات وزراء خارجية دول عدم الانحياز، خاصة بصدد موضوع توسيع عضوية مجلس الأمن على نحو يحقق الالتزام ومعالجة الخلل الحالى القائم فى عضويته.

مذكرة مصرية لممثلى الشعوب

وقد تقدمت الشعبة البرلمانية المصرية بمذكرة بكل لغات العالم للمؤتمر حول آخر تطورات عملية السلام فى الشرق الأوسط، وجاء فيها أنه منذ بداية عملية السلام فى أكتوبر ١٩٩١، لم تشهد عملية السلام فى الشرق الأوسط حالة من التأزم واهتزاز الثقة وارتفاع درجة التوتر كما تشهده الآن نتاجا للمواقف والسياسات المتطرفة التى تتبناها حكومة الليكود برئاسة نيتانياهو.

وقد صدقت رؤية الشعبة البرلمانية المصرية حينما حذرت فى ورقتها المقدمة بشأن آخر تطورات عملية السلام فى المؤتمر البرلمانى الدولى الماضى من أن سياسات ومواقف الحكومة الإسرائيلية، خاصة سياسة الاستيطان، وتغيير وضع القدس وتهويدها تؤذن بتدمير عملية السلام وتلقى بعواقبها الوخيمة على الاستقرار والأمن فى جميع دول المنطقة، وتدفع بالمنطقة للعودة مرة أخرى إلى أجواء العنف والتوتر.

وعلى الرغم من بارقة الأمل التى أثارها توقيع اتفاق الخليل فى ١٥ يناير الماضى فى إنهاء جمود عملية التسوية الذى ظل مستمرا خلال العام الماضى، فإن سياسة الاستيطان الإسرائيلى وتهويد القدس العربية، قد وضعت عملية السلام برمتها فى مأزق خطير.

لقد جاء اتفاق إعادة انتشار القوات الإسرائيلية فى مدينة الخليل، تنفيذا لما تم الاتفاق عليه مسبقا بدءا من إعلان المبادئ الفلسطينى - الإسرائيلى الموقع فى واشنطن فى ١٣ سبتمبر ١٩٩٣، مرورا بالاتفاق التنفيذى لإعلان المبادئ الموقع فى القاهرة فى ٤ مايو ١٩٩٤، وانتهاء باتفاق توسيع الحكم الذاتى الفلسطينى الذى تم التوصل إليه فى طابا، ثم توقيعه فى واشنطن فى ٢٨ سبتمبر ١٩٩٥.

وكان توقيع حكومة الليكود على هذا الاتفاق إقرارا منها - شاءت أم أبت - بمبدأ «الأرض مقابل السلام» وبمرجعية الاتفاقات الموقعة على المسار الفلسطينى، ومن ثم فى إطار عملية مدريد والتسوية الشاملة، وهو الأمر الذى ظلت ترفضه منذ أن جاءت إلى السلطة فى شهر يونيو ١٩٩٦.

وعلى الرغم من أهمية هذا الاتفاق، باعتباره مقدمة لازمة وضرورية لبدء مفاوضات الوضع النهائى، فقد شابه عديد من المحاذير أهمها تمسك إسرائيل بالاستيطان فى مدينة الخليل، وعدم حسم الكثير من النقاط العالقة.

وكما هو معروف عن الحكومة الإسرائيلية، لم يمض أكثر من شهر على هذا الاتفاق، حتى عادت مرة أخرى إلى التنصل من التزاماتها بموجب عملية السلام.

ففى إطار قرار حكومة الليكود بتشجيع الاستيطان فى الأراضى العربية المحتلة، جاء قرارها الأخير بإنشاء مستوطنة فى منطقة جبل أبو غنيم بالقدس الشرقية لا ليشكل فحسب تدميرا لعملية السلام فى المنطقة وخرقا خطيرا لأسسها ومبادئها، بل ليدفع بالأوضاع فى الأراضى العربية المحتلة إلى هاوية العنف والانفجار. ولم تكن أحداث العنف التى شهدتها الأراضى العربية المحتلة (حادث النفق) انفجار تل أبيب، المصادمات فى القدس والخليل، ورام الله وغيرها من المدن الفلسطينية، سوى رد فعل مباشر للقرار الإسرائيلى المذكور. وتعبير عن حالة الإحباط والقنوط وانعدام الثقة التى يعيشها الرأى العام العربى والفلسطينى من جراء السياسات الإسرائيلية. والشعبة البرلمانية المصرية، إذ تعرب عن أسفها لوقوع ضحايا من جراء أعمال العنف، فإنها تحمل الحكومة الإسرائيلية المسئولية الكاملة عن تهيئة المناخ لتفجر العنف مرة أخرى فى الأراضى المحتلة لمجمل ما تتبعه من سياسات وإجراءات تتناقض وأسس عملية السلام وتتعدى بقرارات الشرعية الدولية، خاصة ما يتعلق منها بالقدس.

وترى الشعبة البرلمانية المصرية أن صلف وتعنت إسرائيل وإصرارها على تحدى مسيرة السلام والقانون الدولى، بل وجميع المواثيق والأعراف الدولية، وكذا تحديها لإرادة المجتمع الدولى، إنما يجد حافزا وتشجيعا له فى مواقف بعض الدول الكبرى، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وفى سلبية مجلس الأمن إزاءها. فعلى الرغم من موقف الولايات المتحدة المعلن الذى يرفض سياسة الاستيطان الإسرائيلية، والذى انتقد القرار الإسرائيلى ببناء مستوطنة أبو غنيم، فإنها لم تبذل أى جهد بوصفها راعية لعملية السلام فى المنطقة لوقف بناء المستوطنة، بل لجأت إلى استخدام حق الفيتو مرتين متتاليتين لمنع صدور قرار من مجلس الأمن يدعو إسرائيل إلى وقف الأنشطة الاستيطانية!!

وليس ثمة شك فى أن الفيتو الأمريكى المتكرر لمصلحة إسرائيل، لا يخدم عملية السلام ولا يحميها، بل يحمى إسرائيل من إرادة المجتمع الدولى، ويفل يد مجلس الأمن إزاء السياسة التوسعية الاستيطانية لإسرائيل، ويستثنى إسرائيل من بنود القانون الدولى وقرارات الشرعية الدولية المتعلقة بالقدس، والتى تعتبر أى إجراءات تتخذها سلطة الاحتلال الإسرائيلى لتغيير طبيعتها الجغرافية أو الديموغرافية لاغية وباطلة.

فضلا عن أن الفيتو الأمريكى يتعارض مع الضمانات الأمريكية المقدمة فى إطار عملية مدريد بوصفها راعية للسلام، كما جاء تحديا صارخا لإرادة المجتمع الدولى التى عبر عنها قرار الجمعية العامة الصادر فى ١٣ مارس ١٩٩٧، والذى أكد عدم شرعية الاستيطان الإسرائيلى.

وقد عبر مجلس الشعب المصرى فى ٢٣ مارس ١٩٩٧ عن رفضه وإدانته الكاملين لقرار إسرائيل بإنشاء مستوطنة أبو غنيم وخطتها لتهويد القدس الشرقية، واعتبره عدوانا بجانبى حق الشعوب فى السيادة على أوطانها وتقرير مصيرها. وأدان كل الإجراءات الإسرائيلية الرامية لتغيير الطابع القانونى أو الديموغرافى أو التاريخى لمدينة القدس، معبرا عن أسفه لاستخدام الولايات المتحدة الأمريكية حق الفيتو، معتبرا ذلك يتنافى مع متطلبات الحياد الواجب توافرها فى الوسيط الأمريكى وغطاء للإجراءات والسياسات الإسرائيلية غير المبررة قانونا.

وأعربت الشعبة البرلمانية المصرية عن بالغ تقديرها للجهود الدولية المساندة لعملية السلام فى المنطقة، خاصة الجهود من جانب الاتحاد الأوروبى، ودعت جميع الدول والمنظمات الدولية - وفى مقدمتها الأمم المتحدة إلى اتخاذ الإجراءات العملية الكفيلة بوضع حد للسياسات الإسرائيلية المناهضة للسلام فى المنطقة.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية